the Pontifical Academy of Sciences

بيان قمة الأكاديمية البابوية للعلوم حول الاتجار بالأعضاء وسياحة زراعة الأعضاء

وفقا للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وجمعية الصحة العالمية ومؤتمر قمة الفاتيكان عام 2015 لعمدات المدن الرئيسية في العالم ، والعالان المشترك لرجال الدين ضد العبودية الحديثة عام 2014 ، والتوجيهات الأرشادية لبابا الفاتيكان فرانسيس حيث أعلن فخامته في حزيران 2016 أثناء مؤتمر قمة القضاء بشأن تجارة البشر والجريمة المنظمة أن الاتجار بالأعضاء و الاتجار بالبشر بهدف استئصال الأعضاء هي " جريمة حقيقية ضد الإنسانية وينبغي الاعتراف بها كذلك من قبل جميع القيادات الدينية والسياسية والأجتماعية وكذلك في التشريعات الدولية والمحلية" ، ونحن الموقعون أدناه المشاركون بمؤتمر القمة في الأكاديمية البابوية للعلوم حول الأتجار بالأعضاء، قررنا مكافحة هذه الجرائم ضد الأنسانية من خلال جهود شاملة يشارك فيها كل الأطراف المعنية حول العالم.

ان الفقر والبطالة وقلة الفرص الإجتماعية-الإقتصادية هي عوامل تجعل الأشخاص معرضين للإتجار بالأعضاء والأتجار بالبشر بغاية استئصال الأعضاء. أن الأشخاص الضعفاء هم من يصبحون ضحية لمخططات الإتجار بالأعضاء عندما يستدرجون لبيع أعضائهم في محاولة يائسة للبحث عن حياة أفضل . وبالمقابل ، فإن المرضى فاقدي الأمل الذين يرغبون بدفع مبالغ كبيرة من المال والسفر الى بلاد أجنبية كسواح زراعة أعضاء بهدف الحصول على عضو قد يبقيهم على قيد الحياة --- متجاهلين في ذلك العواقب الصحية سواء كانت على المدى القصير أو البعيد التي قد تنتج عن تجارة زراعة الأعضاء. إن عديمي الضمير سواء كانوا من السماسرة أو من مهنيي الرعاية الصحية قد جعلوا من تجارة الأعضاء أمرا ممكنا متجاهلين في ذلك الكرامة الإنسانية. تجرى هذه العمليات الجراحية في أماكن غير مرخصة في خدمة سياحة زراعة الأعضاء بصورة سرية . لكن الإتجار بالأعضاء

يمكن له أن يتم أيضا في مؤسسات مرخصة وذلك عندما يتقدم الأشخاص الذين يرغبون ببيع أعضاءهم إلى مراكز زراعة الأعضاء تلك ويقدمون أنفسهم على أنهم أحد أقارب الشخص المتلقي للعضو أو أحد أصدقائه الراغبين بوهبه أحد اعضائهم من دون مقابل. ساهمت وسائل الإعلام في توعية عامة الناس وتسليط الضوء على معاناة الأشخاص الذين تم المتاجرة بهم من خلال نشر التحقيقات المستقلة عن الجرائم المتعلقة بزراعة الأعضاء وعن الفاسدين من العاملين بالرعاية الصحية والمؤسسات غير المرخصة.

هناك العديد من الوسائل القانونية الدولية التي تعرِّف و تدين وتجرم هذه الممارسات، مثل بروتوكول الأمم المتحدة ضد الإتجار بالأشخاص (بروتوكول باليرمو)، واتفاقية المجلس الأوروبي ضد الإتجار بالأشخاص ، وإتفاقية المجلس الأوروبي ضد الإتجار بالأعضاء البشرية. نحن ندعم هذه الوثائق والتي تؤكد أن المهنيين في زراعة الأعضاء سواء كانت هذه الجرائم قد أقترفت في الخارج أو داخل الدولة أوالذين يحرضون عليها هم مسؤولون عنها قانونا سواء مقترفي هذه الجرائم.

تمثل الوسائل القانونية العائدة للماضي القريب صلة وصل مهمة من أجل ابتكار سياسات مستجدة لمكافحة عدم المساواة في المجتمع. يعتبر الإتجار بالبشر من أجل استئصال أعضائهم والإتجار بالأعضاء البشرية متناقضا مع جدول أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة للعام 2030 بشأن التنمية المستدامة كأحد القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والعدالة الإجتماعية لأن الفقراء يتم أستغلالهم ببيع أعضائهم في الوقت الذي يكونوا فيه غير قادرين على الحصول على أعضاء للزراعة في حالة إصابتهم بفشل أحد أعضائهم. كتب جيفري ساش " تتطلب التنمية المستدامة أن تعمل السياسة الإقتصادية بالشكل الأمثل ويكون ذلك من خلال التركيز على ثلاثة محاور في الوقت عينه وهي: أولا: دعم النمو الإقتصادي وتوفير فرص عمل لائقة. ثانيا: تعزيزالعدالة الإجتماعية للنساء والفقراء والأقليات. وثالثا: تعزيزالإستدامة البيئية ". مع العلم أن البلدان التي يقع فيها صراعات و التي تعاني من عدم الإستقرار الداخلي قد تصبح مواقع لجرائم متعلقة بزراعة الأعضاء.

وقد تم إحراز تقدم من قبل المتخصصين في الرعاية الصحية والملتزمين بمبادئ إعلان إسطنبول للحد من الإتجار بالأعضاء. ومع ذلك, فلا يزال هناك عدد من المواقع لسياحة زراعة الأعضاء من مناطق مختلفة من حول العالم حيث لا توجد فيها تشريعات مناسبة للقضاء على هذه الجرائم من جهة وحماية الفقراء والمستضعفين من جهة أخرى أو أنها منفذة ولكن بصورة ضعيفة. كذلك فإن هذه الممارسات لا تزال مستمرة في بعض الدول نظرا لعدم قدرتها على تلبية إحتياجات مواطنيها للحصول على زراعة الأعضاء.

بناء على ما تقدم, وإدراكا منا بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة, وبروتوكول باليرمو بشأن الإتجاربالأعضاء البشرية, والقرارات الصادرة من جمعية الصحة العالمية (2010 و 2004), وإتفاقية المجلس الأوروبي للحد من الإتجار بالأعضاء البشرية, وقرارات مدريد بشأن التبرع بالأعضاء وزراعتها, وإعلان إسطنبول, وبناء على البيانات المقدمة بخصوص الإتجار بالأعضاء في اجتماع القمة للأكاديمية البابوية للعلوم حول الأتجار بالأعضاء, نتعهد نحن الموقعون أدناه بإلتزامنا بالتصدي لهذه الممارسات الغير مشروعة والغير أخلاقية كمجموعة من المعنيين لتحقيق توجيهات البابا فرانسيس بشأن محاربة

الإتجار بالبشر والإتجار بالأعضاء البشرية بكافة أشكالها المستهجنة .

وقد تم إقتراح التوصيات التالية ,والصادرة عن اجتماع القمة للأكاديمية البابوية للعلوم بشأن تجارة الأعضاء, على الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية ووزارء الصحة والقضاء ورجال الدين ومنظمات الصحة المتخصصة والجمهور بصوره عامه لتطبيقها في جميع أنحاء العالم:

1.

أن تقر جميع الدول والثقافات أن الإتجار بالبشر بهدف استئصال الأعضاء والإتجار بالأعضاء بما فيها استخدام أعضاء السجناء المحكومين بالإعدام وكذلك دفع المبالغ المالية للمتبرعين أو لأقارب المتبرعين بعد الوفاة , هي جرائم يجب إدانتها في العالم أجمع ويجب أن تُحاكم قانونيا على المستوى المحلي والدولي.

2.

أن يشجع رجال الدين التبرع بالأعضاء الملتزم بالمبادئ الأخلاقية وأن يدينوا الإتجار بالبشر بهدف استئصال الأعضاء والإتجار بالأعضاء .

3.

أن توفر الدول الوسائل اللازمة لتحقيق الإكتفاء الذاتي في التبرع بالأعضاء على المستوى الوطني مع التعاون الإقليمي الملائم من خلال تقليل الحاجة لزرع الأعضاء بإتخاذ التدابير الوقائية وتسهيل الوصول إلى البرامج الوطنية لزراعة الأعضاء بطريقة أخلاقية ومنظمة.

4.

أن تضع الحكومات الإطار القانوني الذي يمثل أساسا واضحا لمنع ومكافحة الجرائم المتعلقة بزراعة الأعضاء، وتحمي الضحايا، بغض النظر عن المكان الذي ترتكب فيه هذه الجرائم ، على سبيل المثال بأن تصبح طرفا في إتفاقية المجلس الأوروبي ضد الإتجاربالأعضاء.

5.

أن يقوم المختصين بالرعاية الصحية بإجراء الفحص الطبي و الأخلاقي للمتبرعين وللمستقبلين على أن يأخذ في الإعتبار الآثار المترتبة على ذلك قصيرة وطويلة الأجل.

6.

أن تنشئ الحكومات سجلات خاصة بجميع عمليات التبرع وزراعة الأعضاء التي أجريت ضمن

حدودها الجغرافية وكذلك جميع عمليات زراعة الأعضاء التي تتم لمواطنيها والمقيمين فيها والتي تجرى ضمن دول أخرى، وتتبادل المعلومات اللازمة مع بنوك المعلومات الدولية.

7.

أن تضع الحكومات إطار قانوني للرعاية الصحية وغيرها من الإختصاصات لتبادل المعلومات حول الحالات المشتبه في إرتكابها جرائم زراعة الأعضاء ,مع احترام إلتزاماتها المهنية تجاه المرضى.

8.

أن تقوم السلطات المعنية، بالتعاون مع الجهاز القضائي، بالتحقيق في عمليات زراعة الأعضاء التي يشتبه في أنها تنطوي على جريمة سواء تم ارتكابها داخل حدود الدولة الجغرافية أو تلك التي ارتكبها مواطنيها أو المقيمين فيها خارج الدولة

9.

أن لاتقوم السلطات المعنية، وشركات التأمين، والجمعيات الخيرية بتغطية تكاليف عمليات زراعة الأعضاء التي تنطوي على إتجار بالبشر بهدف استئصال الأعضاء أو الإتجار بالأعضاء .

10.

أن تقوم المنظمات المهنية للرعاية الصحية في مجال زراعة الأعضاء بتعزيز الوعي بين أعضائها والإلتزام بالضوابط القانونية والمبادئ الإرشادية الدولية ضد الإتجار بالأعضاء أوالإتجار بالبشر بهدف استئصال الأعضاء .

11.

أن تسعى منظمة الصحة العالمية والمجلس الأوروبي، ووكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة، وغيرها من الهيئات الدولية للتعاون من أجل التمكن من تكوين مجموعة شاملة من المعلومات حول جرائم زراعة الأعضاء بهدف الوصول إلى فهم أوضح لطبيعة ونطاق عمل وتنظيم الشبكات الإجرامية المتورطة.

© Tue Apr 14 00:31:10 CEST 2026 - The Pontifical Academy of Sciences